

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 31/8998/2025

4 فبراير/شباط

رسالة مشتركة: على الحوثيين إطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني المحتجزين تعسفيًا فورًا والتوقف عن قمع العمل المدني

تشدد منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه على ضرورة أن تفرج فورًا سلطات الأمر الواقع الحوثية عن موظفي الأمم المتحدة الثمانية، الذين تم اعتقالهم تعسفيًا بين 23 و25 يناير/كانون الثاني 2025، بالإضافة إلى العشرات من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المنظمات اليمنية والدولية المحتجزين تعسفيًا منذ يونيو/حزيران 2024.

تعد الموجة الأخيرة من الاعتقالات جزءًا من حملة مستمرة يشنها الحوثيون بحق العاملين في المجال الحقوقي والإغاثة الإنسانية. ففي 31 مايو/أيار 2024 نفذ الحوثيون سلسلة من المدهامات في المناطق الخاضعة لسيطرتهم، أسفرت عن اعتقال 13 من موظفي الأمم المتحدة وما لا يقل عن 50 من العاملين في المنظمات المدنية اليمنية والدولية. وحتى الآن، تم الإفراج عن ثلاثة فقط (موظف من الأمم المتحدة واثني من العاملين في المنظمات)، بينما يتواصل احتجاز البقية دون السماح لهم بالتواصل مع محامٍ أو تلقي زيارة من أسرهم، ودون توجيه أية تهمة لهم.

في 24 يناير/كانون الثاني 2025، أكد بيان عن مكتب منسق الشؤون الإنسانية والإغاثة في اليمن اعتقال موظفي الأمم المتحدة، من بينهم موظفون من منظمة الصحة العالمية (WHO) واليونسيف. وقد أدان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش هذه الاعتقالات، داعيًا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين.

تتواصل جرائم الحوثيين في نمط مقلق من القمع للمجتمع المدني في اليمن، واستهداف عنيف للعاملين في مجال حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية، بتهمة «التجسس» الملققة. ففي أغسطس/أب 2024، جدد المجلس الأعلى لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي التابع للحوثيين (SCMCHA) سياسات الحوثيين التقييدية بشأن الأنشطة الإنسانية، وذلك خلال اجتماعات استمرت خمسة أيام مع موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، محذرين إياهم من أخطار «التجسس» التي قد يتم استغلالها في إطار العمل الإنساني.

وتزامنًا مع موجة الاعتقالات في 31 مايو/أيار 2024، انطلقت حملة إعلامية، يقودها الحوثيون، تتهم المنظمات الإنسانية وموظفيها بـ «التآمر» ضد مصالح البلاد. ففي 10 يونيو/حزيران 2024، أعلن جهاز الأمن والاستخبارات الحوثي عن «اكتشاف» ما وصفه بـ «شبكة تجسس». وبعد يومين، بثت قناة المسيرة، التابعة للحوثيين، مقطع فيديو يظهر مجموعة من المعتقلين الذين تم احتجازهم بين عامي 2021 و2023، دون السماح لهم بتواصل مع العالم الخارجي منذ ذلك الحين، وهم «يعترفون» بالتجسس. ولأن الحوثيين يمتلكون سجلًا مشينًا في استخدام التعذيب لانتزاع الاعترافات، فثمة مخاوف من أن هؤلاء المعتقلين قد أرغموا على «الاعتراف».

منذ عام 2015، وثقت العديد من المنظمات الحقوقية، ومن ضمنها «منظمة العفو الدولية» و«هيومان رايتس ووتش» ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز الخليج لحقوق الإنسان عشرات المحاكمات غير العادلة، بحق صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومعارضين سياسيين وأعضاء من الأقليات الدينية، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء بتهمة التجسس الملققة، والتي يعاقب عليها القانون اليمني بالإعدام. وفي كل هذه الحالات، بدا أن سلطات الادعاء الحوثية وجهت تهمة «التجسس» كوسيلة لقمع المعارضين السياسيين وإسكات المعارضة السلمية.

ومن الجدير بالذكر أنه في 1 يونيو/حزيران 2024، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على 44 فردًا بالإعدام بتهمة التجسس في محاكمة جماعية جائرة، 16 منهم غيابيًا، و28 مثلوا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة.

تؤدي موجات الاعتقال إلى تفاقم الوضع الإنساني المتدهور في اليمن، حيث يعتمد ما لا يقل عن 80% من السكان على المساعدات، وفقًا للأمم المتحدة. وبسبب الاعتقالات الأخيرة، أعلنت الأمم المتحدة تعليق جميع التحركات الرسمية داخل المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، والمناطق المحيطة بها. وهو القرار الذي سيؤثر بشدة على تقديم المساعدات الحيوية للملايين. وفي أعقاب اعتقالات العام الماضي، قررت عدد من الحكومات إنهاء برامجها في اليمن، سواء بشكل فوري أو تدريجي، مثل الحكومة السويدية التي أعلنت في 26 نوفمبر 2024 «وقف تقديم المساعدات التنموية لليمن».

في 26 يناير 2025، هاجم نائب وزير الخارجية الحوثي عبد الواحد أبو راس تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق الأمم المتحدة المقيم، مشيرًا إلى «رفض اليمن وإدانتها كل محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية أيًا كان مصدرها». كما برر الاعتقالات باعتبارها تحرك دفاعي في مواجهة المؤامرات الأجنبية، ذاكراً الولايات المتحدة وإسرائيل تحديدًا كمصدرين للتهديد.

موجة الاعتقالات الأخيرة، جاءت بعد ساعات من إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصنيف الحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية، في أمر تنفيذي مؤرخ في 22 يناير/كانون الثاني 2025، مستشهدًا بأفعال الحوثيين في البحر الأحمر، وتحديدًا «إطلاق النار على السفن

الحربية التابعة للبحرية الأمريكية عشرات المرات منذ عام 2023، مما عرض الرجال والنساء الأمريكيين في الزي العسكري للخطر». ويهدد هذا القرار التنفيذي بمزيد من الإضرار بإيصال المساعدات الإنسانية الأساسية لليمنيين؛ إذ لم يتضح بعد إن كانت المساعدات سوف تُعفى من هذا التصنيف.

من جانبها، أكدت منظمة أوكسفام أن فرض المزيد من القيود على المنظمات الإغاثية العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، يهدد بتفاقم الوضع المأساوي لأولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة العاجلة. لا سيما بعدما قرر الرئيس الأمريكي خلال مراجعة الميزانية، قطع التمويل عن برامج المساعدات التابعة للحكومة الأمريكية في جميع أنحاء العالم لمدة 90 يومًا، مما قد يلحق ضررًا كبيرًا بالقدرة على توفير المساعدات الضرورية في اليمن.

المنظمات الموقعة تدعو المجتمع الدولي، خاصة الدول التي على تواصل مع الحوثيين، إلى بذل كل ما في وسعها لضمان الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفيًا، بما في ذلك العاملين في مجال حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية.

قائمة الموقعين

1. الاتحاد العالمي للمشاركة المواطنة
2. التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان - تحالف رصد
3. تحالف ميثاق العدالة من أجل اليمن
4. رابطة أمهات المختطفين
5. الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
6. مركز الخليج لحقوق الإنسان
7. مركز الدراسات الاستراتيجية لدعم المرأة والطفل
8. المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية
9. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
10. المركز المدني للدعم والمناصرة
11. مركز النماء للإعلام الإنساني
12. مركز رصد للحقوق والتنمية
13. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية
14. المنظمة الإلكترونية للإعلام الإنساني
15. منظمة العفو الدولية
16. منظمة رصد للحقوق والحريات
17. منظمة سام الحقوق والحريات
18. منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
19. مؤسسة دفاع للحقوق والحريات
20. مؤسسة ضمير للحقوق والحريات
21. مؤسسة قناء للإعلام والحقوق
22. مؤسسة يمن فيوتشر للتنمية الثقافية والإعلامية
23. مؤسسه PASS سلام لمجتمعات مستدامة
24. هيومان رايتس ووتش